جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
عنوان المداخلة	إعادة صياغة السياسات المصممة في منظمات الأعمال مدخل لاندماجها ضمن حركية إرساء التنمية المستدامة	
الإسم واللقب	براجي صباح	عمران الزين
المؤهل العلمي	/	/
الوظيفة	أستاذ مساعد "أ "	أستاذ مساعد "ب"
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -	جامعة أم البواقي
ملاحظات	/	/

إعادة صياغة السياسات المصممة في منظمات الأعمال مدخل لاندماجها ضمن حركية إرساء التنمية المستدامة

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أهم المفاهيم التي يتم الاعتماد عليها في التحول أو عادة صياغة السياسات على مستوى منظمات الأعمال (على المستوى الجزئي) من أجل تحقيق نموذج التنمية المستدامة، من خلال الاستجابة إلى مضمون أبعاد هذا النموذج، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.

الكلمات المفتاحية : نموذج التنمية المستدامة، منظمات الأعمال، السياسات.

Abstract

This paper aims to identify the most important concepts, that are relied upon to shift or reformulation of policies on the level of business organizations (the micro level) in order to achieve sustainable development model, by responding to the content of the dimensions of this model, economic, social, and environmental.

Key words : sustainable development model, business organizations, policies.

تمهيد

في سياق التحول العالمي نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة، الذي يجسد أرقى ما توصل إليه الفكر التنموي الليبرالي لتدارك الارتفاع المطرد لفاتورة التنمية التي خلفتها النماذج التقليدية التي كانت سائدة لحقبة من الزمن، وفي إطار الجدل الواسع حول فلسفة هذا المفهوم الذي يبحث رواده عن المجال الأمثل عبر الزمن لسيادة نتائج تفاضلية للرفاه الإنساني، وتقليص تكلفة الفرصة البديلة بين الأجيال المتعاقبة عبر تلاقي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية، وتحقيق الحكم الراشد ضمن دائرة الممارسة الأخلاقية. فإن البحث في مجموع الأدوات، الإجراءات، الاستراتيجيات، والسياسات.... الكفيلة بإسقاط هذا المفهوم التنموي على أرض الواقع يعتبر التحدي القائم أمام المشروع الدولي لإرساء تنمية مستدامة ومختلف الأطراف الفاعلة فيه لذلك فإن الأطراف الدولية، وكذا الحكومات المحلية تعمل جاهدة على صياغة السياسات المحلية التي تستجيب لضوابط نموذج التنمية المستدامة على المستوى الكلي، إلا أن هذا لا ينكر أهمية إعادة صياغة السياسات على المستوى الجزئي، أي على مستوى منظمات الأعمال، باعتبار أن هذه الأخيرة تعد بمثابة النواة الأساسية لإرساء النموذج المدروس، خاصة ضمن مسار نشاطها الاقتصادي (مدخلات – مخرجات) . وعليه سيتم من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة مختلف السياسات التي تتضمن أبعاد نموذج التنمية المستدامة على مستوى منظمات الأعمال، وبالنظر إلى تعقيد هذا الموضوع واحتوائه على مجال واسع من المفاهيم سيتم م التركيز على أهم المحاور المتعلقة بالتحول أو إعادة صياغة سياسات منظمات الأعمال في إطار ضوابط التنمية المستدامة من خلال طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

كيف يمكن إعادة صياغة السياسات في منظمات الأعمال بما يستجيب لأبعاد نموذج التنمية المستدامة؟

وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التعرض للمحورين التاليين :

- المبحث الأول: نموذج التنمية المستدامة: المفهوم والأبعاد؛
- المبحث الثاني: تصميم السياسات المحاكية لنموذج الاستدامة في منظمات الأعمال.

المبحث الأول: نموذج التنمية المستدامة: المفهوم و الأبعاد

أولا: مفهوم نموذج التنمية المستدامة و فلسفته

التنمية المستدامة هي أحد المصطلحات الهامة التي تستخدم في الأدب التنموي المعاصر، فهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية عُرِف بالتنمية المتجددة والقابلة للاستمرار، والتنمية التي لا تتعارض مع البيئة كما عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تضع قيدا للتصور حول لا نهائية الموارد[1]، إذ تعيد صياغة دالة النشاط الاقتصادي في ظل ثلاثة أبعاد محورية، حيث تكون ذات كفاءة اقتصادية، عدالة اجتماعية وفعالة من الناحية البيئية، من خلال تحقيق النمو المطلوب اقتصاديا للارتقاء بالحضارة البشرية دون الإخلال بقاعدة المحافظة على الموارد الطبيعية، وعليه أصبح نموذج التنمية المستدامة السبيل الأكثر كفاءة للقضاء على التخلف وضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل خاصة بعد فشل نماذج التنمية التقليدية بالتالي فغن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار القيود الثلاث الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة، والالتزام في استخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على استيعاب ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات[2]، وفيما يلي أبرز المفاهيم والمداخل للتنمية المستدامة:

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (1987) في التقرير المعنون "**مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة**": هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة[3] أي صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبيةً لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية، وإدارتها بأرقى التكنولوجيات والمعارف المتاحة، مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال المستقبلية[4].

ويعد هذا التعريف بمثابة المحصلة النهائية للتكامل بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية في إطار الممارسة الأخلاقية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، ويمكن أن نضفي نوعا من التفصيل عليه من خلال إدراج أبرز مفاهيم التنمية المستدامة الصادرة عن معهد الموارد العالمية والمصنفة في هذا التقرير ضمن أربع مجموعات اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية[5]:

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد – أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد بصورة جيدة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، كما يشير علماء الاقتصاد إلى أن الاستدامة الاقتصادية هي الحد الأمثل لتداخل الأبعاد الثلاثة البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، وفق ما يسمح بتعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية، بل يذهب النقاد إلى أبعد من هذا، حيث يعتبرون أن ما يجب استدامته فعلا من الناحية الاجتماعية، هو التقسيم الدولي للثروة، خاصة وأن هذا الأخير يفرض متطلبات بيئية مختلفة وغير متساوية على الدول الغنية والفقيرة.

وإذا ما فرض المستقبل المزيد من الطلبات من خلال التوزيع العالمي الحالي للموارد وأنماط الاستهلاك السائدة فمن غير المحتمل أن تكون تلك الموارد مستدامة، الأمر الذي يستدعي إعادة توزيع للثروة في العالم وعندئذ فقط يمكن أن تصبح التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي[6].

ومن المنظور البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية والمصادر الطاقوية فالاستدامة وفق هذا المنظور تنصرف إلى وضع حدود أمام الاستهلاك، النمو السكاني التلوث، أنماط الإنتاج السيئة، وسلوكيات استنزاف الموارد الطبيعية[7]، في حين أنها تهدف على الصعيد التكنولوجي إلى نقل المجتمعات نحو عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

على الرغم من تعدد التعاريف التي عالجت مصطلح التنمية المستدامة من زوايا مختلفة اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا، إلا أن القاسم المشترك بينها يختصر في أن التنمية المستدامة منهج تنموي يأخذ بعين الاعتبار الضغوط البيئية ويراعي عدم استنزاف الموارد ولاسيما غير المتجدد منها مثل الموارد الطاقوية التقليدية (غاز بترول...) من خلال إحداث مجموعة من التحولات في الأنماط الصناعية والتكنولوجية السائدة [8] لدعم توجه الاستخدام العقلاني المتضمن القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة، وذلك بالاعتماد على السياسات المحلية والإجراءات والحوافز التي تشجع السلوك الاقتصادي"المُرشد بيئيً ا"، والتي تحقق المكاسب المثلى على كل من المدى القصير والطويل على ما يمتلكه العالم من الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد من ناحية؛ ومن ناحية أخرى إقامة المشاريع التنموية الملائمة بيئيً ا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الأمر لا يقتصر على الحاجة للمعرفة المحلية وإنما لمشاركة المستفيدين الكاملة في عملية التنمية.

عليه فإن التنمية المستدامة عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التكنولوجيا وتغيير المؤسسات على نحو يعزز إمكانيات الحاضر والمستقبل لتلبية احتياجات الإنسان وتطلعاته، وبالتالي فهي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تتحقق من خلال تبني إستراتيجية تتخذ التوازن الايكولوجي والعدالة الاجتماعية كمحور وضابط للعملية التنموية.

ثانيا : الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

تبنى مؤتمر(ريو دي جانيرو – قمة الأرض 1992) فكرة التنمية المستدامة، وجعلها محور خطة العمل التي تبلورت معالمها من خلال أجندة القرن الحادي والعشرين، وانبثق عنها مداخل كبرى جسدت ثلاث أبعاد متكاملة ومتداخلة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الاول: البعد الاقتصادي

تنصرف التنمية المستدامة في إطار البعد الاقتصادي إلى استنباط أساليب إنتاج تُفعل المهارات والطاقات البشرية، وتدعم أهداف زيادة رأس المال المتراكم عبر الزمن انطلاقا من معطيات الإقليم وتبعا لما يحقق آمال وطموحات أفراد المجتمع عن طريق إحلال أساليب إنتاج أكثر استدامة[9]، وفيما يلي أهم محاور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة[10] :

أ- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** تشير الإحصائيات إلى أن مستوى نصيب الفرد في الدول الصناعية الكبرى من الموارد الطبيعية (استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم) يشكل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية،

وعليه يجب أن تتبنى الدول المتقدمة إجراءات صارمة من شأنها أن تحدث خفضا عميقا ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد، ولاسيما الموارد غير المتجددة.

ب- **إيقاف تبديد واستنزاف الموارد الطبيعية:** بمعنى إحداث تغيير جذري في نمط الاستهلاك لاسيما أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي وجعلها تستجيب للمتطلبات البيئية، من خلال تحسين مستوى الكفاءة الاستخدامية بالإضافة إلى الالتزام بعدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

ت- **المساواة في توزيع الموارد:** تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع والتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة، لجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وحرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، يشكل حاجزا هاما أمام التنمية وخاصة استدامتها.

ث- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي للموارد الطبيعية مثل المحروقات خلف آثار خطيرة على البيئة – مشكلات التلوث في العالم – بالإضافة إلى أنها تتوفر على الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل ضمن قيودها، فضلا عن دعم جهود البلدان النامية في إرساء وتفعيل آليات التنمية النظيفة.

ج- **تقليص تبعية البلدان النامية:** في ظل الانفتاح الدولي والعلاقات التجارية الدولية المتشابكة أصبحت اقتصاديات الدول مرتبطة ببعضها البعض، فتخفيض الدول الصناعية لحصة استهلاكها من الموارد الطبيعية يؤثر بشكل مباشر وسلبي على صادرات الدول النامية، الأمر الذي يحرمها من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل حل هذه المعضلة على الدول النامية اعتماد نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، مما يسمح لها بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة بالقدر الذي يمكنها من تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في أخذ التكنولوجيا المحسنة.

ح- **تقليص الإنفاق العسكري:** سيادة منطق القوة أدى بالدول سواء المتقدمة أو النامية إلى التسارع نحو التسلح مما جعل جزء هام من مواردها المالية يُحوَّل نحو هذا الاتجاه، وإعادة تخصيص ولو جزء صغير من هذه الموارد من شأنه الإسراع في دفع عجلة التنمية.

الفرع الثاني : البعد الاجتماعي

في إطار البعد الاجتماعي تتبنى التنمية المستدامة أفكار أساسية، تتمحور حول رفض الفقر، والبطالة، والتفرقة التي تظلم المرأة والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء، كما تدعم توطين متغيرات العدل الاجتماعي كأساس للاستدامة، ويمكن التعرض لأهم ما يتضمنه البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال ما يلي[11]:

أ- **التحكم في النمو الديموغرافي:** أصبح النمو الديمغرافي المتسارع يشكل ضغطا على الموارد المتاحة الأمر الذي يستدعي التحكم في التطور السكاني لاسيما في البلدان التي تعاني من توسع قاعدة الفئات المحرومة إذ أن النمو السكاني الذي لا يقابله نمو اقتصادي يشكل أهم التحديات التي تواجه نجاح مشروع التنمية المستدامة في العالم.

ب- **مكانة الحجم النهائي للسكان:** للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

ت- **أهمية توزيع السكان:** يتربع توزيع السكان على أهمية بالغة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية مُدمرة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

ث- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعلم وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة والتنمية المستدامة تعني _فيما وراء الاحتياجات الأساسية_ تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

ج- **الصحة والتعليم:** إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ومن ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل المؤهلة أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

ح- **أهمية دور المرأة:** لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل –كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، في حين أن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

خ- **الأسلوب الديمقراطي في الحكم:** إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تُشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي وأسلوب المشاركة يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

الفرع الثالث: البعد البيئي

يتضمن البعد البيئي جملة من القضايا التي تجعل من التنمية المستدامة حلا ابتكارياً لمظاهر التدهور البيئي ويمكن معالجة هذا البعد من خلال ما يلي:

أ- **إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:** إن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

ب- **حماية الموارد الطبيعية:** التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود – ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة.

ت- **صيانة المياه:** في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، فضلا على أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، في حين تسعى التنمية المستدامة إلى صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.

ث- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** إن مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – في انخفاض مستمر، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وفي هذا المجال تعمل التنمية المستدامة على تكريس مبدأ صيانة ثراء الأرض من خلال حفظ التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة.

ج- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** تنصرف الاستدامة إلى عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها

إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأزون.

الفرع الرابع : البعد التكنولوجي

تعمل التنمية المستدامة في إطار البعد التكنولوجي على التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، بحيث تتوفر خاصية الاقتصاد في استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى المستوى الذي لا يضر بالتوازن الايكولوجي [12]، وأهم المحاور التي يتضمنها هذا البعد، معالجة قضايا المحروقات كمثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، والتي تخلف آثار بيئية كارثية كالأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ، والإضرار بطبقة الأوزون، الأمر الذي يستدعي التوجه نحو البحث العلمي وإدارة المعرفة لتحسين التكنولوجيا وتقليل الأضرار البيئية من خلال الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، وذلك باستحداث تكنولوجيات جديدة ودعم الابتكارات التكنولوجية (التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة) لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير الإمدادات اللازمة من الطاقة غير الحرارية الآمنة وغير المكلفة، حيث أن التنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان، مما يستدعي تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج، كما يتطلب تحولا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع لتفادي تكرار أخطاء التنمية وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية، ويمكن التفصيل في البعد التكنولوجي للتنمية للمستدامة من خلال:

أ- **استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية** : كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث البيئة الطبيعية ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات ومعالجة التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة لا تخضع للرقابة حيث تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية وبالتالي تعمل التنمية المستدامة على التحول إلى تكنولوجيات صديقة للبيئة لتقليص استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى إلى أدنى حد، كما ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي للاستدامة في خلق نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل، وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

ب- **الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الداعمة لذلك** : التكنولوجيات المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، ولأن التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات على التلوث البيئي وتطبيقها؛ فإنه من شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية – أن يؤدي إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، ويحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة وحتى تنجح هذه الجهود، لابد من انجاز استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا؛ والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي فإن الاستدامة من خلال المنظومة البيئية تؤدي إلى توازن المنظومة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية حيث أن أمن الموارد (رعاية البيئة واحترام حدود الاستخدام) يعني توفير سلع وخدمات لها موارد ذات كفاءة وتتمتع بالاستدامة مما يحقق الأمن الاقتصادي والاجتماعي[13].

كما يضيف علماء الاقتصاد بعدا أساسيا آخر وهو البعد السياسي الذي يهتم بتجسيد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة وتكمن أهمية هذا البعد في مساهمته الفعالة في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، البيئي والتكنولوجي[14]، حيث أن هناك علاقة مباشرة بين البيئة السياسية الصحية، باحترام الحريات ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرار، وبين تعبئة المجتمع أقصى طاقاته لتحقيق الخطط الإنمائية، نظرا لأهمية الرقابة الشعبية على السياسات الاقتصادية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الحقيقة من خلال بعث فرص الاستفادة المتكافئة دون التمييز الإقليمي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية (أهم أسباب الفشل في البلدان النامية هو الانفراد بالسلطة وتبديد الموارد الاقتصادية الناضبة أو المحدودة)[15] ؛ ولابد أن تقوم الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة على الممارسة الأخلاقية[16].

المبحث الثاني: تصميم السياسات المحاكية لنموذج الاستدامة في منظمات الأعمال

إن تصميم السياسات على مستوى منظمات الأعمال يتميز بالعديد من مواطن التعقيد، خاصة وأن هذه الأخيرة تعمل في ظل بيئة السمة الثابتة فيها هي التغيير، ففي إطار التفاعل والتداخل بين متغيرات بيئتها الداخلية والخارجية، فإن المؤسسة تعمل على تحقيق أهدافها ضمن حدود ثنائية العائد والمخاطر، وذلك من خلال العمل على خلق المناخ الأمثل لاقتناص الفرص التي يتيحها السوق وكذلك تجنب أو تقليل التهديدات التي يمكن أن تواجهها. ولأن السياسات التي تعتمدها منظمات الأعمال تُلخص الملامح العامة لأجندة نشاطها، فإن هذه الأخيرة يجب أن تحاكي وتستجيب لمختلف المتغيرات التي يتضمنها الإطار الزمني الذي صممت فيه، دون إغفال إدراج المتغيرات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية لتدارك تكاليف الفرصة البديلة وفجوة الإدراك لتصميم سياسات جديدة. ولأن اقتصاديات العالم سائرة ضمن خطة إرساء نموذج التنمية المستدامة، من خلال الالتفاف العالمي حول هذا النموذج الذي يمثل أرقى ما توصل إليه الفكر الاقتصادي الرأسمالي لتقليص فاتورة التنمية خاصة من الناحية البيئية، فإن نقل هذا النموذج إلى واقع الاقتصاديات، ومدى نجاح هذه العملية يتوقف على البناء المؤسساتي لهذه الاقتصاديات حيث تعتبر منظمات الأعمال أو المؤسسات الاقتصادية من أهم مجالات الإسقاط العملي للإطار الفلسفي لنموذج التنمية المستدامة. مما يجعل المؤسسات الاقتصادية أو منظمات الأعمال على خط المواجهة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ضمن القيود التي تستجيب للحدود البيئية والاجتماعية لنموذج التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال صناعة سياسات الاستدامة، والتي تم تلخيص أهمها ضمن الشكل الموالي :

الشكل رقم : 01: السياسات المستوعبة لنموذج الاستدامة في منظمات الأعمال

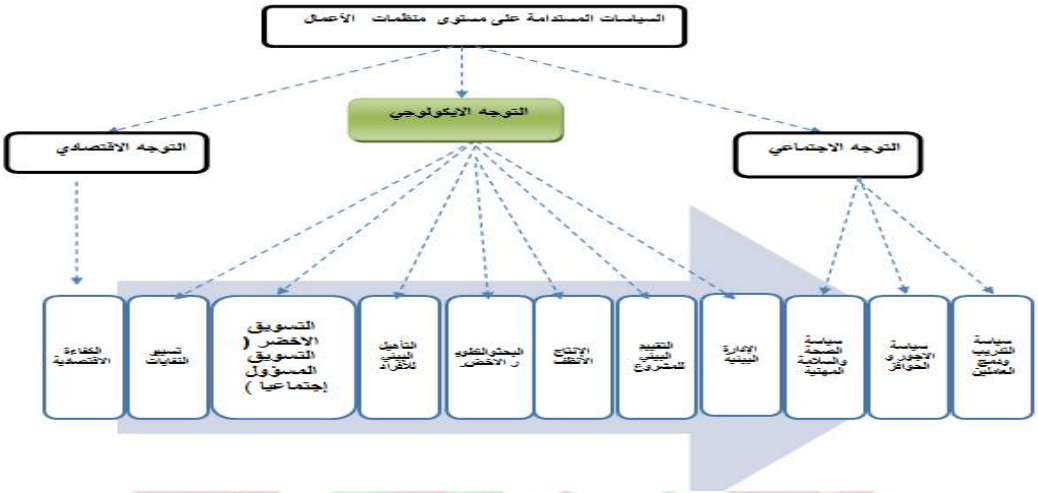

المصدر: من إعداد الباحثين

ملاحظة: تشمل الإدارة البيئية مختلف العناصر الملخصة في التوجه الايكولوجي ضمن منضمات الأعمال، لذا سيتم مناقشة عنصر المحاسبة البيئية ضمن عرض السياسات المتعلقة بإدراج الأبعاد البيئية .

يوضح هذا الشكل مختلف السياسات التي تعمل المؤسسة على تصميمها، وإعادة صياغة سياساتها على النحو الذي يجعلها تستجيب لأبعاد نموذج الاستدامة، ولعل الجدير بالملاحظة أن هذا التقسيم والتصنيف للسياسات تبعا لأبعاد نموذج التنمية المستدامة، هو فقط للتبسيط، خاصة وأن هناك الكثير من مواطن التداخل، التناغم والتنافر بين مختلف ما تتضمنه أبعاد نموذج التنمية المستدامة ،وخاصة ضمن المجال الحيوي الذي تلتقي فيه الفاعلية البيئية، العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية . وسيتم التطرق بشيء من التفصيل لمختلف هذه السياسات التي تتراوح بين تلك الكلاسيكية التي خضعت لإعادة التصميم وتلك المستحدثة في إطار نموذج التنمية المدروس.

أولا : السياسات المتضمنة البعد الاجتماعي وأهم متغيراته المستحدثة في إطار نموذج التنمية المستدامة

أما أهم السياسات الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية لبعث البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فيمكن الإشارة إليها من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم: 02: أهم السياسات المتضمنة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لمنظمات الأعمال

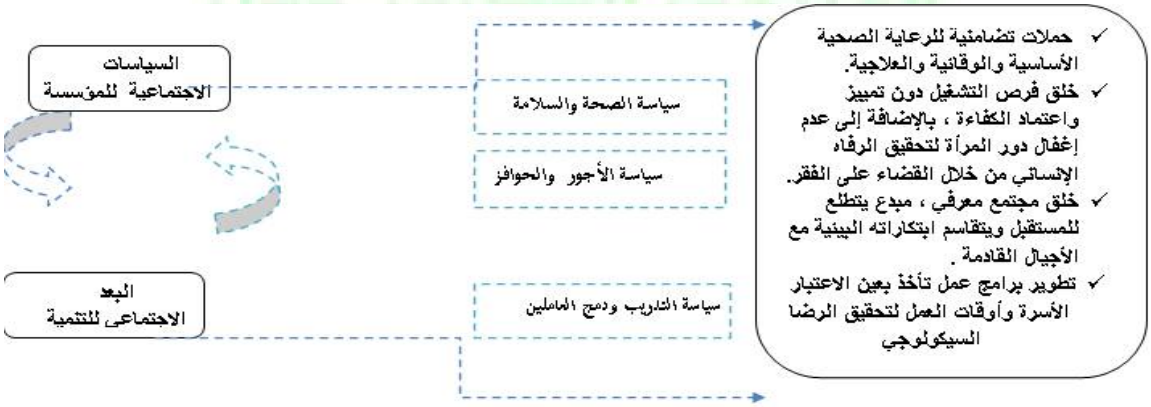

المصدر: من إعداد الباحثين

الفرع الأول: سياسة الصحة والسلامة المهنية

يُعرف Jonne Bessous الأمن والسلامة الصناعية* على أنها : " البحث عن جو العمل اللائق والمنسجم، مما يضمن للعامل التفرغ بجميع قواه العقلية للكفاءة المهنية "[17] وبالتالي فإن السياسة المتعلقة بالصحة السلامة المهنية تتمحور حول تخفض قيمة التالف أو المنتجات غير المطابقة للمواصفات مما يحقق عدم الهدر في المواد الأولية، فضلا عن دفع العامل نحو التفكير الإبداعي ذلك أن للأمن الصناعي والوقاية من الحوادث جانبين، أولهما نفسي وثانيهما مادي، فمن الناحية النفسية إذا أحس الفرد بالأمان فإن ذلك ينعكس على تصرفاته الشخصية، مما يدفعه إلى تطوير آليات الحياة بصورة أفضل، لاسيما إذا تلقى ثقافة بيئية وتحسيسية حول أهمية الحفاظ على بيئة صحية لممارسة النشاط الاقتصادي، وللحفاظ على استدامة بيئية الأجيال المستقبلية، أما الجانب المادي فيعنى بالمظاهر الخارجية للأمن والتي تتمثل في الإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية بالمؤسسة اتقاءا للأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار . والأمن الصناعي يمثل تعريفا للسلامة والصيغة المهنية ولحماية العاملين من الأخطار المهنية كأحد جوانب حفظ حقوق الإنسان، وقد أكد عليه توجه التنمية المستدامة من خلال المعايير العالمية للأمن الصناعي.

ويتم تجسيد الأمن الصناعي من خلال برامج السلامة ومنع الحوادث شرط أن تكون وقائية وليست بعدية [18] وذلك من خلال الإلمام، واحتواء المخاطر الصحية على البيئة وعلى الإنسان جراء المخلفات الصناعية، بالاعتماد على المراجعة البيئية، وإعداد التقارير الاجتماعية حول الأضرار البيئية، بالإضافة إلى إعداد الدورات التدريبية والتعليمية حول مختلف المواد وأضرارها على البيئة والإنسان، ومحاولة خلق مخابر للبحث عن مواد بديلة صديقة للبيئة وتمتلك نفس الفعالية الصناعية، فضلا عن توفير الألبسة الوقائية الخضراء أي غير المضرة بصحة العمال. كما يهتم برنامج السلامة والوقاية من وقوع حوادث العمل بتحقيق أساس السلامة من خلال :

- توفير قواعد السلامة في استخدام المواد السامة والخطرة وطرائق تخزينها ومعالجتها، بالإضافة إلى محاولة استبدالها بمواد أقل خطورة وذات أثار أقل ضررا على البيئة والإنسان، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال استحداث طرائق خضراء للتخلص منها في حالة تلفها؛
- التحكم في مستوى الضوضاء والضجيج في العمل كأحد جوانب التلوث المؤثر على الإنسان وتطوره ضمن بيئة سوءا من الناحية البنيوية ، النفسية والتطور الذهني؛
- المحافظة على النظافة سوءا داخليا ' محيط العمل ' أو خارجيا بيئة تواجد المؤسسة ؛
- استحداث نظام تعويضات عن الأضرار التي تحدث أثناء ممارسة العمل أو البحث عن سبل الحد منها بصورة آمنة ...؛
- وشراء الأجهزة والآلات التي تحقق **الأمن الصناعي** و **الأمن البيئي**؛
- تقوم بنشر الوعي البيئي داخل المؤسسة وخارجها وهذا ما يطلق عليه **بالتربية البيئية** ، وهذا من خلال إنشاء مصلحة خاصة بالبيئة التي من مهامها تدريب وتكوين عمال وإطارات بداخل المؤسسة أو خارجها تكون لهم ما يعرف **بالثقافة البيئية**، وتقوم أيضا بمراقبة التقنية للأجهزة والمنتجات المقدمة للمجتمع أي القيام **بالمراجعة البيئية** وغيرها من الأساليب.

الفرع الثاني: سياسة التدريب ودمج العاملين

تعد وظيفة التدريب في المؤسسات الاقتصادية و منظمات الأعمال الحديثة من أهم مقومات التنمية المعتمدة على جهاز قادر على مواجهة الضغوطات والتحديات الإنسانية في الحاضر والمستقبل، ولعل أهم ما جد في البيئة الخارجية للمؤسسة تزايد الاهتمام بالجوانب

البيئية نظرا للوتيرة المتسارعة في العملية الإنتاجية والتهديد الذي ألحقته مخلفات المؤسسات في بيئة الإنسان زاد من الضغوط على المؤسسة، مما استدعى أن تستثمر في طاقة بشرية مؤهلة بيئيا حتى تحقق الاستدامة والتطور بين قيدي الربح والبيئة الخضراء، من خلال دورات تدريبية خضراء (محاسبة خضراء، منتجات خضرا وتقنيات غير مضرة بالبيئة ، تكنولوجيا خضراء) بعث ثقافة الاستهلاك ولمستدام والشراء المستدام ...) .

وضمن سياق تصميم السياسات المتناغمة مع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فإن هناك جملة من المحاور الأساسية التي لابد من معالجتها ضمن هذا السياق والتي يتم التعرض لها بصورة موجزة من خلال ما يلي:

أ- الحوكمة في المنظمات الأعمال وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية

تعرف لجنة " Cadbury" : يعرفها هذا التقرير (1992) على أنها : " يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة المؤسسات وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات مسؤوليتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة المؤسسات "[19]. كما أشارت لجنة بيترز في هولندا إلى أن : "الحوكمة تتضمن جوانبها الإدارة والسلطة والمسؤولية والآثار والمسائلة المحاسبية والإشراف، كما تلعب النزاهة و الشفافية دورا هاما في هدا المجال "[20]. أما مؤسسة التمويل الدولية فقد ذهبت إلى أنها عبارة عن : " هياكل وعمليات ومراقبة وإدارة المؤسسات، تتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة مجلس المديرين، المساهمين المساهمين ذوي الأقلية وباقي أصحاب المصالح " [21]. أما مواطن الأهمية للحوكمة في منظمات الأعمال فتتأتى من اعتبارها أحد العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير المؤسسات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، و بالتالي تتمثل أهمية الحوكمة في المؤسسات في النقاط التالية[22] : محاربة الفساد الداخلي، ضمان النزاهة والحياد، تحقيق السلامة والصحة، وتقليل الأخطاء وتحقيق فاعلية المحاسبة والمراجعة الداخلية. وتحقيق فاعلية المراجعة الخارجية، من مراجعي الحسابات الخارجية، وخاصة وأنهم على درجة عالية من التصرف. وتعتبر خصائص حوكمة منظمات الأعمال البرهان البين على أهميه هذه العملية لإرساء البعد الاجتماعي للاستدامة، حيث يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الفئات المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة، لذا يجب أن تتوافر خصائص في هذه السلوكيات، وهذه الخصائص هي كالتالي :

- **الانضباط و الشفافية** : الانضباط ويعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ، أما الشفافية فهي تتضمن وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل المنظمة وإتباع تعليمات إدارية واضحة للوصول إلى اتخاذ قرارات تكون دقيقة وتتميز بالوضوح ، وتوفير معلومات بطريقة مكشوفة وعلنية ،كالإفصاح عن الأهداف المالية ...الخ.[23]
- **الاستقلالية و المسائلة** : تعني الاستقلالية انه لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل وسواء كانت ضغوطات من المحيط الداخلي للمؤسسة أو ضغوطات من المحيط الخارجي كوجود لجنة للمراجعة أو التدقيق يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل وجود مراجعين خارجين مستقلين ...، أما المساءلة هي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية بمعنى وجوب تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف دوي المصلحة.
- **العدالة** : يجب أن تكون القرارات المتخذة عادلة ونزيهة وصادقة، والعدالة تعني إطار نسبي توزع في ضوئه المنافع والكلف بشكل لا يخرق الحقوق للأفراد و المجموعات لدلك هناك العدالة التوزيعية و التي تعني أن الأفراد متساوين و يعاملون بالطريقة نفسها دون تمييز. وكذلك هناك العدالة المتكافئة، والتي تعني العقاب المناسب مع الضرر الحاصل.[24]

- **المشاركة** : وتعني أن يكون للجميع رأي صنع القرار سواء بطريقة مباشرة آو غير مباشرة .
- **الرقابة** : تعني مطابقة العمل الذي تم انجازه بما هو مطلوب.
- **الشرعية** : أي القدرة على تأسيس السلطة على أساس شرعي أي برضي الشعب وتقبلهم . من خلال هذا العرض لمفهوم الحوكمة في منظمات الأعمال يتضح جليا أن هناك تكامل بين هذا الأخير والمسؤولية الاجتماعية، حيث يهدف الحكم الراشد إلى تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتبرز مواطن التكامل بين المفهومين ضمن النقاط التالية :

– تعمل المؤسسة على القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري ؛

– القضاء على التمييز العنصري في مجال التوظيف و المهن ؛

– مكافحة الفساد بكل أشكاله بما فيها الابتزاز و الرشوة ؛

– دعم حقوق الإنسان من قبل المؤسسات التجارية ؛

– الاعتراف الفعلي بالحق في المساءلة الاجتماعية .

بالرغم من الغموض الذي يلف العلاقة التي تربط المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة إلا أنه لا يمنع من أن الحوكمة تمثل الصورة والمجسم الحقيقي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور إدارة سيئة و تمارس كل أنواع الفساد تتبنى مسؤولية اجتماعية.

ب– الاستثمار المسؤول اجتماعيا

يقصد بالاستثمار المسؤول اجتماعيا أو الاستثمار الأخلاقي على انه مصطلح عام للاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار المحاولة لخلق التغيير الاجتماعي الايجابي، و تقليل الضرر البيئي، ودمج الاعتقادات الأخلاقية ، وحسب منتدى الاستثمار الاجتماعي فإن الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو: " عملية استثمار تعتبر النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات، ايجابية كانت، أم سلبية ضمن التحليل المالي الصارم و الدقيق"[25] .

ثانيا: مضمون السياسات البيئية في منظمات الأعمال للاستجابة لضوابط البعد البيئي لنموذج التنمية المستدامة

إن تزايد نشاط المؤسسات الاقتصادية خارج قيد البيئة جعلها تشكل تهديدا يرهن مستقبل الجيل الحالي والجيل القادم في الحصول على حياة أمنة مما ولد توجها نحو تحقيق الاستدامة البيئية من خلال استجابة المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية تجاه المجتمع الذي يتطلع إلى كوكب اخضر وامن. و ذلك من خلال إدماج الاعتبارات البيئة ضمن السياسات المصممة على مستواها ولأن المقام لا يسمح بالتطرق بالتفصيل لمختلف المتغيرات والمداخل الإستراتيجية التي تستوجبها الاستدامة البيئة في منظمات الأعمال، فإنه سيتم التطرق مباشرة للسياسات البيئية في منظمات الأعمال من خلال ما يلي:

الفرع الأول: سياسة تقييم الأثر البيئي للمشروع

إن تقسيم التأثيرات البيئية هو إجراء دراسة لتوقعات الآثار أو المردود البيئي للمشاريع التنموية (الضارة والمفيدة، المباشرة وغير المباشرة) ونتائجها، واحتمال وقوع الأضرار على المجتمع في منطقة المشروع أو المناطق المجاورة سواء كانت محلية، إقليمية، أو عالمية وذلك من أجل معالجة أو تفادي هذه الآثار، ويهدف هذا التقييم إلى: [26]

أ- التنبؤ بالمشاكل المحتملة وطرحها والتعامل معها في مرحلة مبكرة من التخطيط للمشاريع التنموية؛

ب-إيجاد طرق اقتصادية مجدية للتقليل من التأثيرات غير المقبولة، وصياغة المشروع بطريقة تتلاءم مع البيئة؛

ت-مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية وتحقيق درجة من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة، بما يضمن عدم انحراف المشاريع عن الخط البيئي المحدد لها ؛

ث-مساعدة أصحاب المشاريع على تحقيق الأهداف بنجاح أكبر مع تلافي السلبيات المتعلقة بالبيئة.

الفرع الثاني : سياسة التأهيل البيئي للأفراد

تعمل هذه السياسة على تنمية الوعي لدى العاملين داخل المؤسسة وتحسيسهم بأهمية البيئة والحفاظ عليها وكذا بمخاطر التلوث وانعكاساته السلبية على التوازن البيئي، وذلك بتزويدهم بالمعارف والمهارات لحل المشكلات البيئية الحالية، وتجنب حدوث مشكلات بيئية جديدة .

وتتولى إدارة الموارد البشرية مهمة إعداد وتطبيق هذه السياسة باعتبارها الإدارة المسؤولة عن جلب اليد العاملة المؤهلة وتدريبها تكوينها، ترقيتها، وتحفيزها، وبالتالي فهي تهتم بشؤون العمال داخل المؤسسة وعلى مستوى جميع الوظائف من إنتاج وتسويق وكذا وظيفتي البحث العلمي والمحاسبة، حيث أصبحت المؤسسات تهتم بإدراج البعد البيئي ضمن اهتمامات وظيفة الموارد البشرية وذلك عن طريق : [27]

أ- العمل على جلب العاملين ذوي التوجه البيئي القوي و اختيارهم و تعيينهم في مناصب حساسة على مستوى المؤسسة؛

ب-إعداد خطة طويلة المدى تهدف إلى تكوين الإطارات العليا في المؤسسة، وتوعيتهم بأهمية مراعاة البعد البيئي عند إعداد الإستراتجية العامة للمؤسسة وعند اتخاذ القرارات المختلفة؛

ت-العمل على نشر الثقافة البيئية من خلال التوعية والتحسيس وجعلها جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة للمؤسسة؛

ث- الاهتمام بتكوين وتدريب العمال على مستوى جميع الوظائف والمصالح في المؤسسة وتحسيسهم بأهمية تبني المؤسسة للسياسات البيئية كسياسة الإنتاج الأنظف، والتسويق الأخضر وأثرها الإيجابي على السمعة البيئة للمؤسسة، بحيث تكسب منتجاتها ميزة تنافسية فتزداد حصتها في السوق، وبالتالي ضمان استمرارية، وديمومة المؤسسة .

وتتبع المؤسسة برامج معينة لتأهيل عمالها بيئيا ترتكز على ما يلي :

- التوعية: أي مساعدة العمال على اكتساب الوعي والشعور بأهمية البيئة التي يعشون وينشطون فيها، وبخطورة المشكلات التي تتعرض لها وما ينجم عنها من آثار سلبية ؛

- إمدادهم بالمعرفة والمهارات اللازمة : وذلك من خلال مساعدتهم على الحصول على تجارب متنوعة من أجل فهم المشاكل البيئية ومحاولة تشخيصها، لمعرفة أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها لتجنب الوقوع فيها مستقبلا ؛
- زرع روح الجماعة والتعاون بين العمال : من أجل تكوين مجموعات اجتماعية تتميز بسيادة قيم الاهتمام بالطبيعة والمساهمة في تحسينها وحمايتها من مختلف الأضرار التي تهددها، وذلك بوصفهم مواطنين مسؤولين اتجاه البيئة التي يعشون فيها .

الفرع الثالث: سياسة البحث والتطوير لإدراج الاعتبارات البيئية في منظمات الأعمال

منظمات الأعمال مطالبة بالاهتمام بالبحث والتطوير لتصميم سياساتها دون التأثير على البيئة، والذي يقوم أساسا على تأهيل العنصر البشري الذي يولد المعرفة الجديدة وبذلك فهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتستطيع المؤسسة التحكم في أثار مخرجاتها على البيئة وفق تقنية البحث والتطوير كما يلي:

أ- الاعتماد على تكنولوجيا التحكم في انبعاث الغازات: حيث ركز مصممو العمليات الإنتاجية في الماضي على زيادة كفاءة العمليات الإنتاجية وخفض التكاليف دون مراعاة التأثيرات السلبية على البيئية المحيطة بالمؤسسة وعندما تنبه العالم لهذه المشاكل العويصة خاصة التلوث البيئي بدأ التفكير في كيفية التحكم فيها.[28]

ب- تطوير تكنولوجيا الحد من انبعاث الملوثات: تعني منع، أو خفض الملوثات أثناء انبعاثها، بإتباع أساليب متنوعة داخل المؤسسة الصناعية، وتتطلب تشكيل فريق عمل على دراية بمواقع التلوث، والتعرف على طرق التشغيل المناسبة. كما يجب على فريق العمل الأخذ بعين الاعتبار اعتبارات نظافة المكان، ومتابعة مختلف الترسبات، والتعرف على برامج الصيانة المختلفة، وكذلك تسجيل أي انبعاث للغازات، وزيارة الأماكن المشتبه في أنها مصادر التلوث.

ت- إتباع إجراءات عملية البحث والتطوير البيئي: إن عملية البحث والتطوير تبدأ أساسا بجمع المعلومات عن المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسة، وبعد عملية جمع المعلومات تأتي مرحلة تقديم وغربلة الأفكار، والتي تترجم إلى مجموعة من الأبحاث تدور في مجملها حول الاعتبارات والتحديات البيئية التي يفرضها نشاط منظمات الأعمال في إطار تحقيق أهدافها الكلاسيكية والمتمثلة في الحصول على أقصى وعاء ربحي؛

ث- التصميم الأخضر للمنتج : تصميم الأخضر للمنتج هو عملية التركيب، المزج والتوليف، التي يكتسب فيها المنتج صفات مميزة حيث يجب الأخذ في الاعتبار البعد البيئي، التكلفة، الأداء، قابلية التصنيع، السلامة، وتوقعات المستهلكين.[29]

الفرع الرابع : سياسة التسويق الأخضر

تعرف الجمعية التسويقية الأمريكية (AMA) التسويق الأخضر على أنه " عملية دراسة النواحي الايجابية والسلبية للأنشطة التسويقية وأثرها على تلويث البيئة واستنفاد الطاقة "[30]. كما عرف (Darymple and Parson) على أنه "مدخل إداري خلاّق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن، ومتطلبات البيئة، وهدف الربحية".[31] وتتجسد المحاور الأساسية لسياسة التسويق الأخضر في استيعاب الأبعاد الموالية [32]:

أ- إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها :لقد تغير المفهوم التقليدي في التعامل مع النفايات وبقايا الصناعة ضمن التسويق الأخضر، حيث أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى (بدلا من كيفية التخلص منها وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية .أي أن المهم هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل أن ننتج سلعا دون نفايات.

ب- إعادة تشكيل مفهوم المنتج :يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها .فضلا عن

ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها، لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادتها إلى الصناعة مرة أخرى ضمن حلقة مغلقة أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير.

ت-وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة :يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو يكون قريبا منها. وهذا يعني أن سعر السلعة يمثل التكلفة الحقيقية على المستهلك (يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة) بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر.

ث- جعل التوجه البيئي أمرا مربحا :لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل

فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة .في الواقع، إن معظم المنظمات تتنافس في السوق لتحقيق الكسب السريع، بغض النظر عن الآثار السلبية على البيئة .والمتمعن في ا لمنافسة في السوق يدرك أن هذا يعتبر منفذاً تنافسياً استراتيجياً.

الفرع الخامس: سياسة تسيير النفايات

تعتمد المؤسسات في إطار تسيير نفاياتها على السياسات المنصوص عليها في التوصيات الدولية في إطار التنمية المستدامة، وفي مختلف التشريعات الوطنية وتتمحور على سياستين أساسيتين:[33]

- سياسة التقليل من المصدر: تعتمد هذه السياسة على ما يلي :
- إتباع الأساليب والتقنيات التكنولوجية للتحكم في التلوث من المصدر و استبدال المواد الأولية الخطرة بأخرى أقل خطورة؛
- إقامة وحدات لمعالجة النفايات من المصدر؛
- شراء المواد الأولية بصورة مقتصدة و عقلانية ؛
- إرساء سياسة التقليص من استهلاك الطاقة، الأوراق ووسائل العمل في المكاتب .

ب- سياسة تثمين النفايات : أي النظر للنفايات كفرصة و كمورد للمؤسسة لتزويد مخزونها من المواد الأولية باستعمال طرق وتقنيات استرجاع النفايات على حالها لمؤسسات استرجاع أخرى.

الفرع السادس : سياسة الإنتاج الأنظف

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف بأنه " التحسين المستمر للعمليات والمنتجات والخدمات الصناعية، بغرض خفض استخدام الموارد الطبيعية وذلك كأسلوب وقائي عند المنبع لمنع تلوث الهواء والماء والأرض والحد من تولد مخلفات بغرض الإقلال من مخاطر التلوث التي تهدد الإنسان والبيئة إلى الحد الأدنى " [34]. وتهدف منظمات الأعمال من خلال تبني سياسات تتعلق بالإنتاج الأنظف إلى[35]:

- تطوير أساليب التصنيع وإدخال التعديلات المناسبة على سلسلة حياة المنتجات والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها ونقل وتخزين واستخدام المنتجات ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئيا ؛
- إدماج الاعتبارات الصحية والبيئية في كافة عمليات الإنتاج الصناعية ؛
- إيجاد النظم المناسبة لإعلام الرأي العام، وإخبار الجهات الرسمية المعنية بكافة المعلومات التي تتعلق بالمخاطر الصحية أو البيئية ذات الصلة بالإنتاج في المنشآت الصناعية، والتوصية بالإجراءات الوقائية المناسبة ؛
- إتاحة البدائل بشأن الاستخدام ونقل المواد الكيميائية والتخلص من مخلفاتها بوسائل ملائمة بيئيا ؛
- تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة وصحة وأمان العاملين والمواطنين ؛
- إعداد المراجعات البيئية للمنشأة ودراسة تأثيرات الإنتاج على بيئة العمل وأساليب الحد من التلوث الصناعي والانبعاثات الهوائية بوسائل مناسبة اقتصاديا وفنيا ؛
- التعامل الآمن مع المخلفات الصلبة والخطرة واستخدام الأساليب المناسبة لتدويرها أو التخلص منها ؛
- إنشاء نظام للرقابة والرصد الذاتي في المنشأة وتوفير الكوادر الفنية لدعم الالتزام البيئي ومراقبة توفيق الأوضاع البيئية ؛
- تقليل المخاطر أينما تكون الأسباب والعواقب غير معروفة أو أينما تكون الموارد البيئة والبشرية معرضة لخطر محتمل ؛
- حماية البيئة المحلية وصيانة موارد الإنتاج ؛
- انتهاج نظم إدارة بيئية متكاملة من أجل الوصول الى نتائج بيئية أقل تكلفة وأكثر استدامة.

الفرع السابع : سياسة تبني المحاسبة الخضراء

يعتبر الاهتمام بالاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن النظام المحاسبي لمنظمات الأعمال، يعتبر من أهم مشاهد التحول في تصميم السياسات على المستوى الجزئي ومدخل أساسي لإنجاح مضمون المحاسبة القومية الخضراء المتناغمة مع متطلبات نموذج التنمية المستدامة. وتعرف المحاسبة الخضراء على أنها " ذلك الإفصاح الاختياري عن المعلومات الوصفية والكمية سواء كانت مالية أو غير مالية (معلومات عن تكاليف تحمل المسؤولية البيئية والاجتماعية)، والذي تقوم به منظمات الأعمال لإعلام أو التأثير على فئات مختلفة من مستخدمي تلك المعلومات، أي تعطي جميع النواحي المحاسبية التي من الممكن أن تتأثر باستجابة منظمات الأعمال للأمور البيئية والتي يمكن أن تشمل ما يسمى المحاسبة عن الطبيعة[36]. وتهدف منظمات الأعمال من خلال إدراج توجه المحاسبة الخضراء ضمن سياستها إلى :[37]

– الوقوف على مختلف المنافع والوفورات البيئية التي تحصلت عليها منظمات الأعمال في كل فترة مالية؛

– إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية، مما يؤدي إلى متابعة منظمات الأعمال لتطوير هذه النفقات من فترة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة؛

– إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية؛

– في طار تبني الدولة السياسة البيئية على المستوى الكلي فإن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال أصبحت أحد المتغيرات التي تضمن استمرارية هذه الأخيرة.

ثالثا : التحول في سياسات منظمات الأعمال لاستيعاب البعد الاقتصادي لنموذج التنمية المستدامة

إن الهدف الرئيسي لقيام المؤسسات الاقتصادية هو تحقيق الأرباح من خلال اختيار التوليفات المثلى من عوامل الإنتاج ضمن بيئة المؤسسة، إلا أن هذا التوجه أصبح غير مكتمل المعالم والمتغيرات، خاصة بعد أن أصبحت الأبعاد البيئية أحد الضغوط المسلطة على منظمات الأعمال في توجهاتها العملية، مما غير المفاهيم حول الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد ليتم إعادة صياغة السياسات على مستوى منظمات الأعمال على النحو الذي يستوعب المتغيرات الجديدة التي يفرضها نموذج التنمية المستدامة، لتترجم ضمن برامج نشاط تخضع لمفهوم الكفاءة الاقتصادية في إطار ضوابط الاستدامة. والتي تنصرف إلى أنها: الحل الوسط الذي يوازن مابين القيمة الإضافية لناتج الصناعة، مع الضرر الإضافي الناجم عن التلوث، وبالتالي فإن سوقا غير خاضعة للوائح التنظيمية سوف تولد مستويات تلوث، وهدر للموارد الاقتصادية تكون فيها المنفعة الخاصة أو الحدية لخفض التلوث مساوية للتكلفة الخاصة الحدية لخفض التلوث وتتطلب الكفاءة في منظمات الأعمال أن تتساوى المنفعة الاجتماعية الحدية مع التكلفة الاجتماعية الحدية لخفض التلوث [38]. وتتجسد المحاور الأساسية لسياسة منظمات الأعمال التي تراعي البعد الاقتصادي المتقاطع على الأبعاد الأخرى لنموذج التنمية المستدامة (المجال الأمثل لتلاقي مختلف أبعاد نموذج التنمية المستدامة) فيا يلي –وهي على سبيل المثال لا الحصر–

الفرع الأول: توجهات تخفف من ندرة الموارد الاقتصادية: من خلال:

أ- **زيادة جهود البحث والاستكشاف:** ويتجه تأثيرها إلى زيادة حجم الاحتياطات المؤكدة التي تعتبر مصدر يمد السوق بكميات أكبر من الموارد ؛

ب- التطور التكنولوجي : ويخص ذلك التطور في التقنيات الصديقة للبيئة، حيث المخلفات أقل ما يمكن، أقل استهلاكا للطاقة، وذات دورة إنتاجية أطول؛

ت- ظهور بدائل اقتصادية جديدة يمكن إحلالها في الاستخدام محل المورد الاقتصادي غير المتجدد؛

ث- إعادة التدوير للخردة من المورد لتصنيفها ورفع خصائصها إلى المستوى الطبيعي من المورد الأصلي،مما يخفف من ظاهرة الندرة في مورد معين، ويعالج مشكلة التلوث، وصعوبة التخلص من النفايات والخردة.

فالموارد الطبيعية ليست ملكا للجيل الحالي فقط بل هي من حق الأجيال اللاحقة للاستفادة منها في عملياتهم المؤسسية أصبح المورد الاقتصادي غير المتجدد يتناول مفهوم جديد يطلق عليه اصطلاحا تكلفة الاستخدام أو تكلفة الفرصة الحدية البديلة بين الأجيال التي تأخذ في عين الاعتبار القيمة الحالية للعبء الذي يتحمله المستهلك في المستقبل بسبب استنزاف المورد بشكل يزيد من حدة ندرته، وبالتالي صعوبة الحصول عليه مستقبلا[39] .

الفرع الثاني: سياسات استخدام الطاقة : وتتضمن جملة من المحاور، يتجسد أهمها فيما يلي:

أ- البدء بمعالجة مشكل نضوب الموارد، والإجهاد البيئي والأثار الناتجة عنهما؛

ب-إتباع برنامج نشاط يعتمد في استخدام مصادر الطاقة الناضبة على النقاط الموالية [40]:

- استهلاكها وعدم استنفاذها بما يترك للأجيال القادمة فرص استخدمها والتمتع بها كمورد هو ملك لجميع الأجيال؛
- العمل على إيجاد بدائل للموارد الناضبة، وترشيد معدلات استهلاكها؛

– توفير التكنولوجيا الملائمة لاستهلاك واستخدم الموارد الناضبة بكفاءة .

خاتمة

التحول نحو نموذج التنمية المستدامة كمشروع عالمي يعيد صياغة دوال الإنتاج القائمة في الاقتصاد الوضعي في إطار ضوابط الاستدامة، جعل منظمات الأعمال تقف على حد المواجهة باعتبارها نظام مفتوح على البيئة والنواة الأساسية لتحقيق الرفاه البشري وتلبية احتياجاته، ومن ثم فإن مختلف منظمات الأعمال وبصورة خاصة الإنتاجية منها تواكب مرحلة انتقالية من الاختيار الطوعي لإدماج اعتبارات المساهمة في إرساء التنمية المستدامة والتي تجسد فلسفة لاستدامة كيانها في إطار قراءة متعمقة، نحو حتمية هذا التوجه باعتباره أحد المحاور الأساسية لتحقيق مزايا تنافسية في ظل الانفتاح الدولي وبيئية الأعمال شديدة التعقيد والتغير، وتعتبر إعادة تصميم السياسات الجزئية أحد المداخل المهمة لاستجابة منظمات الأعمال للتنمية المستدامة، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى كيفية إعادة التصميم ضمن توصيف عام دون التطرق لجدلية التنسيق بين مختلف السياسات، ولعل أهمها السياسات المالية على مستوى منظمات الأعمال، والتي عادة ما يكون لها دور استراتجي في التحكم في تكاليف إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية وتعظيم المنفعة الاقتصادية وبعث الانتقال الآمن نحو منظمات أعمال مستدامة.

الهوامش

[1] - Corinne Gendron ، **Le développement durable comme compromis** ، Québec، 2006 P:166.

[2] – اشرف محمد عاشور، **جغرافية التنمية في عالم متغير**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2015، ص: 306.

[3]- Anthony Rosa, karen Delchetl,Mérylle Aubrun، **guide pratique du développement durable**AFNOR ،2005 P:1.

[4] – صلاح عباس ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي** ، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص: 17.

[5]– محمد صالح الشيخ ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها** ، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2002، ص : 94.

[6]– دومانو روماتو ، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**،المركز الوطني للسياسات الزراعية، ايطاليا، 2003، ص– ص : 54 – 55 .

[7]– باتر محمد علي وردم ، **العالم ليس للبيع: مخاطرة العولمة على التنمية المستدامة** ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ،ص: 190.

[8]– محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص:49.

[9] – مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007، ص :122.

[10] – خالد مصطفى قاسم ، **إدارة البيئة والتنمية المستديمة في ظل العولمة**، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر،2007، ص– ص : 28 – 31 .

[11] – أديب عبد السلام ، **أبعاد التنمية المستدامة** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل، 2002 . www.fao.org

[12] – أديب عبد السلام ، **أبعاد التنمية المستدامة** ، مرجع سابق.

[13]– خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص: 28.

[14]– صالح صالحي ،**التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 8/7 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، 2008، ص: 872.

[15] – عبد الوهاب الأمين ، **التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية** ،الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية – جدة، 2000، ص: 395.

[16]- pwc, Grands groupes, Entreprises patrimoniales, secteur public, Collectivités territoriales _ **Développement Durable : Aspects stratégique et Opérationnels** _ Francis Lefebvre, 2010, P: 17.

[17]– شراف برا هيمي ،**فعالية نظام الأمن الصناعي للوقاية من الحوادث المهنية** ،رسالة ماجستير ،كلية علوم التسيير ،جامعة عمار ثليجي، الاغواط ،2004، (غير منشورة)ص: 74 .

[18]– علي غربي ، إسماعيل قيرة ، بلقاسم سلاطنية ، **تنمية الموارد البشرية** ، دون طبعة ، دار الفجر ، القاهرة ، 2007، ص 117.

[19] – طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: مفاهيم– مبادئ– تجارب، دون طبعة ، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 09.

[20] – أمين السيد احمد لطفي ، **دراسات متقدمة في المراجعة و خدمات التأكد** ، دون طبعة، الدار الجامعية –الإسكندرية– ، 2007، ص 138.

[21] - IFC:International finance corporate ، IFC: " why governance "sur site : www.ifc.org

[22]– مصطفى حسن بسيوني السعداني ، **الشفافية و الإفصاح في إطار حوكمة الشركات** ، مبادئ و ممارسات الحوكمة ، ندوة حوكمة الشركات العامة الخاصة المنعقدة بالقاهرة جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006، ص : 148.

[23] – سعد علي الراشدي ، **الإدارة بالشفافية** ، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007، ص : 15-18 .

[24]– طاهر محسن منصور الغالبي ، وائل محمد صبحي إدريس ، **الإدارة الإستراتيجية : منظور منهجي متكامل** ، الطبعة الاولى،دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص: 525.

[25]– براق محمد، مصطفى قمان، **أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا الصناديق الاسلامية في تفعيل تنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي و تحديات الاداء البيئي، جامعة ورقلة ، 22/ 23 نوفمبر 2001، ص: 168.

[26]– صالح العصفور، **التقييم البيئي للمشاريع**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والأربعون– يوليو/ تموز – 2005.

[27]– عبد الله صادق دحلان، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**، مجلة عالم العمل، العدد 42، بيروت، مارس2004، ص: 110.

[28] - Production propre et transfert technologique environnemental : www.dievolkswirtschaft.ch/fr/editions/200804/pdf/Boeni.pdf

[29]- www.greends.net/green_designe/15563/doc1.http

[30]– تامر البكري ،أحمد نزار النوري ، **التسويق الأخضر** ، الطبعة العربية ، عمان – الأردن ، 2007 ، ص 44.

[31]– نفس المرجع ، ص 46.

[32]– سامي الصمادي، **التسويق الأخضر توجه العالم في القرن الواحد والعشرين** ، مقالة منشورة على الواب www.goole.com

[33] - http : // www.green peas .org / Lebanon / ar / news / e-waste – toxic – not-our – bak ward 210208.

[34]- سامية جلال سعد،**الادارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 227-229-231.

[35]– نفس المرجع، ص 230.

[36]– بالرقي تيجاني، غربي عبد الحليم ، نظام المحاسبة الخضراء في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8/7 أفريل 2008 م بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس – سطيف الجزائر، ص 334.

[37]- أمين السيد، لطفي المراجعة البيئية، دون طبعة، الدار الجامعية ، 2005 ، ص : 42.

[38]– بول .آ. ساموبلسون ، ويليام .د نوردهاوس ، ترجمة هشام عبد اله و أسامة الدباغ ، **الاقتصاد**، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2006 ، ص 374.

[39]– مصطفى السيدة إبراهيم و آخرون – **اقتصاديات الموارد و البيئة**– دون طبعة، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص: 150-151

[40]– أبو طاحون عدلي علي– **إدارة وتنمية الوارد البشرية و الطبيعة** – دون طبعة ، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة،2003 ، ص: 157-158.